



دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
Green Investment and Its Impact on Sustainable
Development in Algeria

د. زغودي عمر¹

المركز الجامعي أفلو، الجزائر
a.zeghoudi@cu-aflou.edu.dz
مخبر الحقزق والعلوم الاقتصادية

تاريخ القبول للنشر: 2024-05-19

تاريخ الاستلام: 2024-04-19

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الاستثمار الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار حماية البيئة. تسعى الجزائر، مثل باقي الدول، إلى الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية، من خلال تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة. وتهدف الدراسة إلى إبراز أهمية هذا النوع من الاستثمارات وآليات دعمه ضمن المنظومة القانونية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، الاستثمار الأخضر، التنمية المستدامة، الجزائر، التشريعات.

Abstract:

This study explores green investment as a tool for achieving sustainable development while protecting the environment. Algeria, like many countries, seeks to balance economic growth and natural resource preservation by promoting eco-friendly projects. The study aims to highlight the importance of such investments and the mechanisms supporting them within the Algerian legal framework.

Keywords: Environment, Green Investment, Sustainability, Algeria, Legislation.

¹ د. زغودي عمر

مقدمة

تمثل حماية البيئة من المخاطر التي يمكن أن تلحق بها في الوقت الراهن احد أهم واجبات ومسؤوليات الدولة، المنصوص عليها في ظل القوانين والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية.

هذا وتعتبر المسؤولية الدولية عن المساس بالبيئة وسيلة قانونية هامة وضرورية. لحماية البيئة ومنع المساس بها بتقرير الجزاءات و. التعويضات التي تقع على عاتق الدولة (مداح و المبروك، 2020، صفحة 502).
إلا أن هذه المسؤولية لا يجب أن تمنع ممارسة النشاطات التي تجلب الفائدة للدولة والتي على رأسها الاستثمار.

حيث تعد العلاقة بين الاستثمار والبيئة إحدى أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة، خصوصا في ظل اتساع مفهوم العولمة وما تخلفه من آثار بيئية نتيجة التغير الحاصل في سلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك في دول العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية باعتبار أن الاستثمار بمختلف نماذجه هو السبب الأساسي لإتلاف البيئة. (سعاد، 2020، صفحة 26).

يمثل الاستثمار الأخضر احد أهم أنواع الاستثمارات ذات التوجهات والأهداف الحديثة الهادفة إلى المساعدة على حماية البيئة و تطوير الصناعات الرامية إلى الابتعاد قدر الإمكان عن استنزاف ثرواتها وإضرار بمكوناتها، وقد سعت مختلف الدول المعاصرة إلى تبنيه، بما فيها الجزائر التي أكدت عبر مختلف قوانين الاستثمار على جعل حماية البيئة كقيد أساسي على الاستثمارات. مع السعي نحو تشجيع الاستثمارات ذات الأهمية الوطنية لاسيما في خلق نشاطات مستدامة إقليمية او محلية.

والاستثمار الأخضر لا يقتصر على مجال دون آخر بل قد يمتد الى كل مكونات البيئة الطبيعية والصناعية، فقد تنوع مجالاته إلى الاستثمار الحيوي، الاستثمار فندقى، الاستثمار السياحي، الاستثمار الترفيهي، الاستثمار العلمي الايكولوجي... الخ

بالتالي تستهدف هذه الدراسة إلى بيان المقصود من مصطلح الاستثمار الأخضر والإشارة إلى أهميته في تحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى أهم آليات تطوير الاستثمار في الجزائر (الدولة الجزائرية نموذجا). مع الاعتماد على المنهج التحليلي للنصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة بهذا الخصوص لاسيما:

القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار وكذا القانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وكذا القانون 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، إلى جانب القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002: المتعلق بحماية الساحل و تمينه، والقانون 20-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 2004: المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

وكذا المرسوم التنفيذي رقم 101-17 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس سنة 2017 م، يحدد القوائم السلبية و المبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا و كفاءات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.

وغيرها من النصوص التشريعية ذات الصلة بالمجال البيئي و حمايته.

التالي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الآتية:

فيما تتمثل أهمية الاستثمار الأخضر في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، يتم تقسيم الدراسة إلى محورين، يخصص الأول لشرح الإطار المفاهيمي للدراسة (الاستثمار الأخضر، التنمية المستدامة)، في حين يخصص المحور الثاني للإشارة إلى أهم آليات الاستثمار الأخضر في الجزائر.

1- الإطار المفاهيمي للدراسة

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد

التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة (الجودي، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، 2016، صفحة 299).

بالتالي فإن الحديث عن الاستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يحيلنا إلى ضرورة تعريف كل من الاستثمار الأخضر، ثم التنمية المستدامة.

1.1- مفهوم الاستثمار الأخضر:

الاستثمار الأخضر يقتضي تعريفه ثم أهميته بالنسبة إلى البيئة.

1.1.1- تعريف الاستثمار الأخضر

يمكن تعريف الاستثمار عموماً بأنه استخدام الوسائل المادية والبشرية لخلق الثروة، وإنتاج السلع والخدمات.

بينما يمكن تعريف الاستثمار الأخضر أو الاستثمار البيئي بكونه كل الاستثمار البيئية أو الاستثمارات الصديقة للبيئة أو الاستثمارات الهادفة إلى خلق الثروة مع مراعاة البعد البيئي، بالابتعاد عن استخدام الوسائل والتقنيات المضرة بالبيئة لاسيما ما يتعلق منها بالاقتصاد البني. والغاز الصخري حسب ما يشير إليه بعض الباحثين المختصين في مجال الطاقة.

كذلك هناك ما يعرفه بالاستثمار في الابتكارات الخضراء حيث أن استثمار الشركات في الابتكار الأخضر يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم هذا الابتكار في إنتاج منتجات صديقة للبيئة تلبى احتياجات المستهلكين، كما يمكن هذا الابتكار من تقليص طاقة وتكلفة تشغيل العمليات، وأن هذه العمليات تساهم في الحد من الآثار السلبية للبيئة والتي في مقدمتها التلوث البيئي والتي كانت تخلفها العمليات غير الخضراء. (جودي، 2021، صفحة 341)

2.1.1- أهمية الاستثمار الأخضر بالنسبة إلى البيئة

إن الاستثمار في أي بلد يساهم بشكل مزدوج في النمو الاقتصادي. فمن ناحية يعتبر أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي و بالتالي فإن انتعاش الاستثمار هو انتعاش للطلب الكلي ويترتب على ذلك زيادة الدخل وبالتالي زيادة النمو، ومن ناحية أخرى فهو يعتبر عنصرا هاما من عناصر الإنتاج ومستواه قد يؤثر بشكل مباشر في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتي تعتبر المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب. إن العلاقة القوية بين مستوى وهيكل الاستثمار من جهة ومعدل النمو من جهة أخرى كافية لتشجيع الباحثين على تحليل محدّداته وتفسير هذه العلاقة من أجل تبني السياسات الاقتصادية الحكيمة التي تركز على المؤشرات الميدانية الحقيقية (الكريم، 2003، صفحة 1).

هذا بالنسبة الى اهمية الاستثمار عموما بينما تظهر اهمية الاستثمار بخصوص البيئة من خلال:

نص القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار من خلال المادة 03 على تامين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية. والتنمية الإقليمية المستدامة في إشارة منه الى ضرورة ربط الاستفادة من الاستثمارات بتحقيق التنمية المستدامة،

فالي جانب الأهمية الاقتصادية للاستثمار في خلق الثروة وامتصاص البطالة وتطوير الدول المستقطبة له نجد أن المشرع الجزائري استحدث بموجب القانون رقم 03-10 ما يعرف بمبدأ الملوث الدافع الذي استهدف من خلاله ضمان استفادة مختلف الاستثمارات من العوائد والأرباح الناتجة عن نشاطاتها مع تحملها لمسؤوليتها المجتمعية كمؤسسات مستدامة في حماية البيئة.

حيث أن استثمار الجزائر في إمكانياتها البيئية الهائلة يمكنها من إعادة هيكلة الاقتصاد ودفع الصناعة نحو تخصصات إستراتيجية وتنويع المنتج الوطني، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات وتنمية القطاعات الخضراء المستدامة. بالاعتماد على تحليل مؤشرات الاقتصاد الأخضر في قطاعاته الحيوية العشرة. (الهدى،، 2015، صفحة 39).

2.1- مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة يدفعنا بداية الى تحديد تعريفها ثم نشأة هذه الفكرة .

1.2.1- تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تعني في المجلد استغلال الثروات المتاحة لاسيما منها الطبيعية بالقدر الذي يحقق التنمية بأقصى أهدافها مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة. او اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان عند الاستفادة من الاستثمارات.

2.2.1- ظهور مفهوم التنمية المستدامة

أول استخدام لهذا المصطلح كان سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

ثم تم تداوله على نطاق واسع في مختلف الصكوك الدولية لاسيما مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو ومؤتمر ستوكهولم حيث وُضعت قضية البيئة في إطار التنمية المستدامة منذ مؤتمر ستوكهولم التاريخي لعام 1972 بشأن البيئة البشرية. ترتبط جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) بطريقة ما بالبيئة. أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المباشرة بالبيئة هي الهدف 6 (مياه نظيفة وصرف صحي)، الهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، الهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة)، الهدف 12 (استهلاك وإنتاج مسؤولان)، الهدف 13 (العمل المناخي)، الهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على الأرض) (<https://www.un.org/ar/conferences/environment>):).

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين

الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة (الجودي، 2016، صفحة 299).

2- آليات تطوير الاستثمار الأخضر في الجزائر

أمام تفاقم أزمة البترول العالمية بانخفاض أسعاره إلى مستويات متدنية، أصبح من الضروري التفكير في إيجاد مخارج للاقتصاد الجزائري من التبعية للاقتصاد الريعي وفي ظل الإمكانيات المتاحة. كان الاقتصاد الأخضر أحد البدائل الإستراتيجية المتاحة للجزائر لإنعاش اقتصادها وتنويع مصادر إيراداتها.

وبذلك عمدت الحكومة الجزائرية على إطلاق سلسلة من الاستثمارات الخضراء تساهم في تنشيط الاقتصاد الأخضر بها، آملة من وراءها تحقيق عوائد اقتصادية تراعي الجوانب البيئية وتحقق الرفاه الاجتماعي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة بصفتها الوعاء الذي يجمع بين مفهوم الاقتصاد والبيئة والمجتمع. (منى، 2019، صفحة 23)

كذلك قامت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة بتبني العديد من الإصلاحات الهادفة إلى حماية البيئة وكان على رأسها التوجه المباشر وغير المباشر نحو تشجيع الاستثمارات الخضراء عبر تبني العديد من الإجراءات والآليات الهادفة إلى دفع المستثمرين نحوه والتي من أهمها تبني نظام الامتيازات والضرائب البيئية.

1.2- النصوص التشريعية والتنظيمية:

- كانت حماية البيئة ولا زالت من بين أولويات الدولة الجزائرية ولتحقيق هذه الحماية تم سن العديد من النصوص التشريعية في مختلف مجالاتها ومن بينها:
- قانون 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها
 - قانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
 - قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002: المتعلق بحماية الساحل و تثمينه

- قانون 20-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 2004: المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة
- قانون 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011: المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة قانون 20-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة
- قانون 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2011: المتعلق بتسيير، حماية و تطوير المساحات الخضراء
- قانون 03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004: المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

كل هذه القوانين كانت لها علاقة مباشرة بحماية البيئة في الجزائر، وتجد الى جانبها القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار كإطار عام الذي أكد من خلال نص المادة 03 على تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية. وضمان التنمية المستدامة للأقاليم في إشارة منه إلى ضمان حقوق الأجيال المستقبلية والحاضرة. وكذا المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس سنة 2017 م، يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.

وهذه النصوص التشريعية تبرز لنا بصفة مباشرة أو غير مباشرة أهم المجالات التي يمكن ان يباشر فيها الاستثمار الأخضر ومن بينها: الطاقات المتجددة والمياه والغابات... الخ.

حيث يعد الأداء البيئي والسياسات الموضوعية لصالح الاقتصاد الأخضر ذا أهمية يجب تعزيزها لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، من خلال علاقة التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، ولتحقق ذلك يتطلب التحول الهيكلي للاقتصاد والعمل على تنويعه في القطاعات الرئيسية للقطاع الأخضر، ويعتبر قطاع الطاقة المتجددة من الركائز الأساسية للأداء البيئي وحمايتها من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليل الفقر. (بن يوب فاطمة، 2019، صفحة 21)

تعتبر الطاقات المتجددة أحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في حال نفاذ الطاقة التقليدية، مما يوفر فرص العمل الدائمة ويساهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر عبر العام. والدول العربية كغيرها من الدول تسارع في الانتقال نحو اقتصاديات الطاقات المتجددة لضمان أمنها الطاقوي عن طريق جملة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق المكاسب الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي. من خلال آلية ترشيد استهلاك الطاقات التقليدية وتثمينها والعمل على إحلالها بمصادر الطاقات البديلة. هذا الأمر الذي أثبت نجاحه الاقتصادية كمحاولة لتوفير هذه المصادر محليا، وإمكانية مساهمتها في تمكين الفقراء من خلال ضمان أمن إمدادات الطاقة ولمحافظة على المواد للأجيال القادمة.(فتحي، 2017، صفحة 138)

هذا ويمكن كذلك الاستثمار في قطاع النفايات وإعادة تدويرها وفي هذا الخصوص صدرت العديد من النصوص التنظيمية لتطبيق القانون رقم 19-01 المتعلق بتسيير النفايات ومن بينها:

- مرسوم تنفيذي رقم 372-02 مؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002، يتعلق بنفايات التغليف.
- مرسوم تنفيذي رقم 199-04 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1425 الموافق 19 يوليو سنة 2004، يحدد كفايات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف وتنظيمه وسيره وتمويله.
- مرسوم تنفيذي رقم 477-03 مؤرخ في 15 شوال عام 1424 الموافق 9 ديسمبر سنة 2003، يحدد كفايات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته.
- مرسوم تنفيذي رقم 210-04 مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 28 يوليو سنة 2004، يحدد كفايات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

- مرسوم تنفيذي رقم 409-04 مؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1425 الموافق 14 ديسمبر سنة 2004، يحدد كيفية نقل النفايات الخاصة بالخطرة. أما فيما يخص القرارات ذات الصلة فنجد:
 - قرار مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 18 ديسمبر سنة 2019، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة المشتركة بين القطاعات لتصدير النفايات الخاصة بالخطرة.
 - قرار مؤرخ في 16 شوال عام 1441 الموافق 8 يونيو عام 2020، يتضمن المصادقة على النظام الداخلي للجنة المشتركة بين القطاعات لتصدير النفايات الخاصة بالخطرة.
 - قرار مؤرخ في 16 شوال عام 1441 الموافق 8 يونيو سنة 2020 ، يحدد كيفية تأهيل مصادر النفايات الخاصة بالخطرة.
 - قرار مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1443 الموافق 4 نوفمبر سنة 2021، يعدل القرار المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 18 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة المشتركة بين القطاعات لتصدير النفايات الخاصة بالخطرة.
 - قرار مؤرخ في 4 شوال عام 1444 الموافق 24 أبريل سنة 2023، يتضمن تعيين أعضاء اللجنة المشتركة بين القطاعات لتصدير النفايات الخاصة بالخطرة.
 - قرار مؤرخ في 2 رمضان عام 1445 الموافق 12 مارس سنة 2024، يعدل القرار المؤرخ في 4 شوال عام 1444 الموافق 24 أبريل سنة 2023 والمتضمن تعيين أعضاء اللجنة المشتركة بين القطاعات لتصدير النفايات الخاصة بالخطرة.

2.2- تشجيع الاستثمار في إطار حماية البيئة

تعمل جل دول العالم حالياً على إيجاد أهم الآليات والسياسات وكذلك سن أهم التشريعات القانونية الكفيلة بحماية البيئة والحد من أشكال التلوث الذي يواجهها، فحسب أهم الدراسات الحديثة أن هناك علاقة وطيدة بين الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وبين مقتضيات حماية البيئة، انطلاقاً من أن استمرارية

رفاهية الإنسان لا يتم إلا مع بقاء البيئة الطبيعية دون استنزاف مع إتاحة الفرصة للأجيال القادمة للاستفادة منها، في إطار ما يسمى بتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ظل تأكيد فشل نظام السوق في تدير الحماية الملائمة للبيئة(عزة، 2016، صفحة 40).

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة الى تطوير وتشجيع الاستثمار من خلال دسترة الحق في حماية البيئة، و الدور الفعال لواردة حماية البيئة في هذا المجال.

3.2- دسترة حماية البيئة:

لظالما كانت حماية البيئة من مسؤوليات الدولة، لما لها علاقة بحقوق الاجيال الحالية والمستقبلية في اطار ما يعرف بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، بالتالي تم التكريس الدستوري لهذا الواجب عبر مختلف التعديلات الدستورية لاسيما منها:

دستور 2020: الدباجة الصفحة 6" كما يظل الشعب منشغلا بتدهور البيئة والنتائج السلبية للتغير المناخي، وحريصا على ضمان حماية الوسط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة."

المادة 21: تسهر الدولة على:

- حماية الأراضي الفلاحية،
- ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم،
- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية،
- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،
- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعالجة الملوثين.

المادة 64: للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.

- يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.

المادة 210: يتولّى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على وجه الخصوص، مهمة:

- توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة،
- تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتربوي والتكويني .

دستور 2016: المادة 19 نصّت على التنمية المستدامة: "تضمن الدولة الإستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة".
المادة 68 نصت أيضا بوضوح: "للمواطنين الحق في بيئة سليمة".

إنّ هذه المقاربة الجديدة والمتجددة، قد كرسها برنامج عمل الحكومة من خلال ترقية التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وتحسين إطار معيشة المواطن.
4.2- وزارة البيئة

تعمل وزارة البيئة على إقامة تآزر بينها وبين القطاعات الوزارية الأخرى من خلال توقيع اتفاقيات شراكة إطارية لتنفيذ نشاطات مشتركة لحماية البيئة لتحقيق الأهداف المحددة مسبقًا، ويتجسد هذا من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات:

- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية لتعزيز التربية البيئية من اجل التنمية المستدامة في الوسط التربوي،
- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة العدل لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين،
- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة الاتصال لتكوين الصحفيين في مجال البيئة،
- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة السكن والعمران والمدينة لتنفيذ خريطة الطريق الخاصة بتحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء الحضرية والمدن الجديدة،
- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين لترقية التكوين والتعليم المهنيين في المهن المطورة المرتبطة بالبيئة.



- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية لترقية السياحة البيئية.
- ◀ اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تنفيذ برامج التعليم والبحث العلمي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- ◀ اتفاقية تعاون مع وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية لتحسين وتعزيز مراقبة جودة الأوساط المائية وحالتها الإيكولوجية الجيدة، للحفاظ على النظم الإيكولوجية المائية البحرية والساحلية واستغلال مواردها البيولوجية بطريقة مستدامة..

الخاتمة

تمثل الاستثمارات عموماً أحد أهم الآليات والوسائل التي تسعى جميع الدول إلى جليها وتحقيقها لدفع عجلة التنمية المستدامة لديها، ومؤخراً سعت الدولة الجزائرية إلى الاقتداء بمختلف دول العالم الرائدة في مجال الاستثمارات الخضراء بغية الاستفادة منها من ناحيتين أولهما تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وثانيها تتعلق بحماية البيئة .

وكان سعيها من خلال سن مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، إلى جانب الدور الفعال لوزارة البيئة في هذا المجال.

وبالتالي نوصي في ختام هذه الدراسة بضرورة :

- التوعية ونشر ثقافة الاستثمار الأخضر لدى جميع فئات المجتمع و على مستوى مختلف الإدارات والمؤسسات
- الاهتمام بتحسين البيئة الاستثمارية ومناخها .
- ضرورة توجه الدولة نحو الاستثمار الأخضر في المجالات المهمشة مثل الغابات.
- جعل المستثمرين الناشطين في المجالات البيئية في مقدمة المستهدفين بالاعفاءات والامتيازات الجبائية والضريبية.

الهوامش:

1. <https://www.un.org/ar/conferences/environment> :# (بلا تاريخ).
- اجعود سعاد. (2020). ادراج البعد البيئي في الاستثمار. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 5 (1)، 26.
- بوهرين فتيحة طبائية سليمة بن يوب فاطمة. (2019). إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنوع الاقتصاد الوطني. Sociales&Revue des Sciences Humaines، 5 (2)، 21.
- حاجي فتحي. (2017). الطاقة المتجددة كبديل لضمان مستقبل الأمن الطاقوي في الوطن العربي. Beam Journal of Economic Studies، 1 (2).
- حفاض زحل يحياي نور الهدى. (2015). الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنوع الاقتصاد الوطني الجزائري. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 2 (2).
- صاطوري الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، 16 (16)، 299.
- صاطوري الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، 16 (16)، 299.
- عبد اللطيف مداح، و منصوري المبروك. (2020). مسؤولية الدولة عن الاضرار البيئية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 502.
- كشاط منى. (2019). تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة - الواقع والآفاق المستقبلية - مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 5 (1)، 23.
- لبشير عبد الكريم. (2003). تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية. الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، (صفحة 1).
- محمد بن عزة. (2016). التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر. Revue droit international et développement، 2 (1)، 40.
- محمد رمزي جودي أمينة جودي. (2021). الاستثمار في الابتكار الأخضر من أجل التنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي، 9 (2)، 341.
- قانون 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها
- قانون 10-03 المؤرخ في 19 جويلية: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002: المتعلق بحماية الساحل وتثمينه
- قانون 20-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 2004: المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة
- قانون 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011: المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة - قانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001: المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة
- قانون 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2011: المتعلق بتسيير، حماية وتطوير المساحات الخضراء



- قانون 03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004: المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 260-21 المؤرخ في 31 يونيو 2021، المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 08-148 المؤرخ في 21 مايو 2008، المحدد لكيفيات منح رخصة استعمال الموارد المائية.
- المرسوم التنفيذي رقم 101-17 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس سنة 2017 م، يحدد القوائم السلبية و المبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا و كيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع من المواقع الإلكترونية

- <https://www.un.org/ar/conferences/environment> (بلا تاريخ). المؤتمرات حول البيئة والتنمية. من موقع الأمم المتحدة.

ثانياً: المقالات من المجلات العلمية

- اجعود، سعاد. (2020). إدراج البعد البيئي في الاستثمار. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 5(1)، ص.26.
- بوهرين، فتحة، طبائية، سليمة، بن يوب، فاطمة. (2019). إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني. Revue des Sciences Humaines& Sociales، 5(2)، ص.21.
- حاجي، فتحي. (2017). الطاقة المتجددة كبديل لضمان مستقبل الأمن الطاقوي في الوطن العربي. Beam Journal of Economic Studies، 1(2).
- حفاض، زحل، ويحيوي، نور الهدى. (2015). الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 2(2).
- صاطوري، الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، 16(16)، ص.299.
- عبد اللطيف، مداح، ومنصوري، المبروك. (2020). مسؤولية الدولة عن الأضرار البيئية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ص.502.
- كشاط، منى. (2019). تفعيل الاستثمارات الخضراء في الجزائر لدفع عجلة الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة: الواقع والآفاق المستقبلية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(1)، ص.23.

- محمد، بن عزة. (2016). التشريع الجبائي ودوره في تحفيز المؤسسات والأشخاص على حماية البيئة من أشكال التلوث: دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر .
Revue Droit International et Développement، (1)2، ص.40.
- محمد رمزي، جودي، وأمينه، جودي. (2021). الاستثمار في الابتكار الأخضر من أجل التنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي، 9(2)، ص.341.

ثالثا: المداخلات في الملتقيات العلمية

- لبشير، عبد الكريم. (2003). تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية .
الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد".

رابعا: النصوص التشريعية

- الجزائر. (2001). القانون رقم 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر. (2003). القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر. (2002). القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر. (2004). القانون رقم 20-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر. (2011). القانون رقم 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011، المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر. (2001). القانون رقم 20-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر. (2011). القانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2011، المتعلق بتسيير، حماية وتطوير المساحات الخضراء. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.



- الجزائر (2004). القانون رقم 03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر (ب. س.). القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر (2021). المرسوم التنفيذي رقم 260-21 المؤرخ في 31 يونيو 2021، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 148-08 المؤرخ في 21 مايو 2008، المحدد لكيفيات منح رخصة استعمال الموارد المائية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجزائر (2017). المرسوم التنفيذي رقم 101-17 المؤرخ في 5 مارس 2017، المحدد للقوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.